المحددات الإقليمية للعلاقة بين جامعة الدول العربية ومنظمة آسيان الآسيوية

أ.د. عصام عبد الغفور عبد الرزاق
الجامعة العراقية / كلية التربية للبنات

الملخص:

نشأت منظمة او رابطة جنوب شرق آسيا (اسيان) في عام 1967 متطابقة مع الخيارات الاستراتيجية الأمريكية وهي مرحلة الحرب الباردة ضد الكتلة الشرقية، واستطاعت المنظمة خلال السنوات اللاحقة من بناء العلاقات السياسية والدبلوماسية واحتواء المنازعات الدولية وهي اصبحت أنموذجا مشابها للمجموعة الأوربية.. وتعدى نشاطها الاقليمي الى التعاون الاقتصادي وتعزيز التنمية الدولية.. وعلى هذا الاساس اقام الاتحاد الأوربي حوارات دولية مع منظمة آسيان وتعزيز منتدى التعاون الاقتصادي معها.. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا البحث هو مدى استفادة الدولة العربية –تحت مظلة جامعة الدول العربية– من بناء العلاقات الاستراتيجية خلال مسيرتها الطويلة وتاريخها... ولاسيما في القضية الفلسطينية وادانة العدوان (الإسرائيلي) ومضافا لها دورها في الاقتصاد العربي وتقوية الحوار الاقتصادي العربي _الاسيوي.

الكلمات المفتاحية: محددات العلاقات، الجامعة العربية، منظمة آسيان.

Regional Determinants of the Relationship between the League of Arab States and the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN)

Prof. Dr. Issam Abdul Ghafour Abdul Razzaq
Al Iraqia University /College of Education for Women

Abstract:

The Association of Southeast Asian Nations (ASEAN) was established in 1967 in line with American strategic choices during the Cold War against the Eastern Bloc. Over the subsequent years, the organization was able to build political and diplomatic relations and contain international disputes, becoming a model similar to the European Union. Its regional activity extended to economic cooperation and the

Vol 12, Issue 40, May 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

promotion of international development. On this basis, the European Union established international dialogues with ASEAN, and the forum strengthened economic cooperation with it. The question that arises in this research is the extent to which Arab states, under the umbrella of the League of Arab States, have benefited from building strategic relations throughout their long history... particularly in the Palestinian issue and condemning (Israeli) aggression, in addition to its role in the Arab economy and strengthening the Arab Asian economic dialogue.

Keywords: Determinants of relations, Arab League, Asean.

المقدمة:

ختم القرن العشرين في سنواته الاخيرة بترسيخ قيم وتقاليد التعاون الاقليمي المبني على السياسة السلمية، وظهور تكتلات إقليمية على المستوى الإقليمي والدولي اتسعت مجالات تخصصاتها، بحيث لم يترك أي محور على الصعيد الخارجي إلا وتم تعزيز أسسه، ليس في تزايد عدد الدول المنتمية، وإنما في القضايا والوسائل التي انصب عليها الاهتمام (الأمنية، والاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية)، مما جعل إمكانية الانطلاق نحو الخارج تسير على وفق صيغ وآليات متفق عليها، آخذة بنظر الاعتبار المصالح المتبادلة والمتشابكة. فضلا عن أن التحديات الجديدة التي فرضتها المتغيرات الدولية والإقليمية، التي لا يمكن الانفراد بحلها أو التخفيف من وطأتها قد عززت القناعات المتوافرة لكل أطراف المجتمع الدولي بضرورة التعاون الجماعي سواء كان بين عدد من الدول في إطار جغرافي ضيق أو بين عدد من التنظيمات أو التكتلات الإقليمية القارية أو حتى الدولية إذ المحيط الدولي يموج بتفاعلاته السياسية والاقتصادية .

وكان التعاون الإقليمي قد فرض نفسه في أولى خطواته ضمن البقعة الجغرافية بهويتها الإقليمية الواضحة (الإفريقية، والأوربية، والآسيوية، واللاتينية، والعربية)، بحيث أنه لم يعد بمستطاع أي دولة أن تنجز وحدها كل خياراتها الاستراتيجية، أو حتى برامجها التنموية، في محيط دولي يتسم بتغييراته السريعة وتشابك تفاعلاته، فإن هذا التفاعل اتخذ مجالات وأبعادا مختلفة واتجه إلى امتدادات أوسع من تكتلات أو تنظيمات إقليمية تفصل بينها المسافات، وتباين السياسات،

والمناهج الاقتصادية، لا بل حتى المعتقدات الدينية والأيديولوجية، والملاحظ أن ضرورات العمل المشترك والتعاون القائم على التفاهم والحوار لمواجهة التحديات الجديدة قد فرض نفسه ولاسيما في نهاية عقد التسعينات، وقد أدت الحوارات المتعددة إلى طرح صيغ وآليات جديدة وتبني سياسات واقعية أخذت بنظر اعتبارها القواسم المشتركة وتجاوزت كل السلبيات التي من شأنها إعاقة استمرار الحوار للتوصل إلى أفضل الأسس لبناء علاقات وطيدة. وهذا ما تمثل في الحوار الأوربي– اللاتيني، الحوار العربي – الأوربي الذي وقف في محطته الأخيرة قبل العدوان العسكري على العراق عام 1991، والحوار الأوربي – الآسيوي الذي سار على مؤسسية سنوية عبر مؤتمرات القمة، يضاف إلى ذلك الحوار الذي تجريه التكتلات الإقليمية مع عدد من الدول بشكل منفرد أو بشكل جماعي. إذ تتطلب الشواغل السياسية تنسيق المواقف والسياسات.

وتأسيسا على ما تقدم، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بهذا الصدد هو: **لماذا لم يتأسس حتى الآن حوار عربي آسيوي يفضي إلى طرح الصيغ والآليات التي من شأنها تعزيز التعاون، وتوطيد المصالح المشتركة، ومن خلال جامعة الدول العربية ومنظمة آسيان؟**

إن محاولة الإجابة عن هذا السؤال أو تقديم بعض الخطوط العامة التي من شأنها إرساء حوار عربي – آسيوي بالمستوى نفسه الذي انطلق منه الحوار الآسيوي – الأوربي، لابد من منهجية ترتكز على عدد من النقاط التي على أساسها نستطيع إرساء دراستنا هذه، وتتمثل هذه في:

- لمحة عن خلفية تأسيس منظمة آسيان، والأسس التي تم بوساطتها إرساء بعض المرتكزات للتعاون الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا، إذ مرحلة الاستقطاب كانت في أعلى مراحلها. وفي ظل حرب باردة استطاعت تلك المنطقة توظيفها بالشكل الذي ساعدها على الاستمرار والتطور حتى أصبحت فاعلا إقليميا ودوليا في السنوات التالية.
- تاريخ العلاقة العربية – الآسيوية، وهي العلاقات التي سنتابع مساراتها التي انطلقت منها، ولكن لم تكن بذلك العمق، والتأسيس الذي كان من المفروض أن تأخذه مثل بقية العلاقات الأخرى التي نسجتها منظمة آسيان مع القوى والتكتلات الإقليمية الأخرى. فضلا عن تشخيص بعض المحددات التي أثرت على تلك العلاقة، وحجمت من تطورها واتساعها،

ولاسيما من جهة الولايات المتحدة الأمريكية والتغلغل الصهيوني في منطقة جنوب شرق آسيا .

- دور جامعة الدول العربية في إرساء الحوار العربي – الآسيوي، إذ يتم التطرق إلى إبراز العناصر والمرتكزات الآسيوية – العربية المشتركة المفضية إلى إرساء هذا الحوار، الذي فرض نجاحه وتعزيزه أوفر حظا من علاقات التعاون مع التنظيمات الإقليمية الأخرى.

-طرح بعض التصورات التي من شأنها أن ترسم أفقا واضحا لذلك الحوار في المدى المنظور.

أولا: تأسيس منظمة آسيان

شهدت قارة آسيا التي انبثقت منها العديد من التكتلات السياسية والعسكرية ابتداء بكتلة عدم الانحياز، ومنظمة حلف جنوب شرق آسيا، ومجموعة 77، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا التي يطلق عليها آسيان (ASEAN)، اختصارا لاسمها بالإنكليزية (محمد، العدد (4)، حزيران، 1986، ص128). Association of South East Asian Nations.

وجاء تأسيس منظمة حلف جنوب شرق آسيا متطابقا مع الخيارات الاستراتيجية الأمريكية خلال الحرب الفيتنامية، وضمن الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية مثل: استراليا، ونيوزيلاندا، وباكستان، والفلبين، وتايلند، وبريطانيا، إذ إن دوافع منظمة جنوب شرق آسيا قد تركزت في مواجهة التحدي الشيوعي في المنطقة، **((وهي المهمة التي لا يمكن أن تفشل مهما كلف الأمر))** (إسماعيل، العدد (6)، السنة الثانية، 1967، ص224)، ودون الهدف المركزي الذي قامت على أساسه رابطة دول جنوب شرق آسيا عام 1967 من اتفاق الدول الست: بروناي والفلبين وإندونيسيا وماليزيا وتايلند وسنغافورة ، وقد عبرت الرابطة عن تضامن سياسي في إطار إقليمي استند إلى التقاليد والعادات الاجتماعية والعرفية والثقافية والتاريخية (طلعت، العدد 122، تشرين الأول، 1995، ص192)، وبالموروث المشترك استطاعت دول المنظمة أن تخلق قاعدة متينة من المصالح المشتركة فيما بينها ولاسيما على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني. وأن تخطو خطوات متقدمة في ترسيخ تلك الرابطة ، قياسا بالتكتلات والتجمعات الإقليمية التي شهدتها دول العالم الثالث ، ولاسيما جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية (طلعت، العدد

122، تشرين الأول، 1995، ص192)، فضلا عن أنها استطاعت تسوية النزاعات الحدودية التي تعاني منها بعض دولها، والتخفيف من حدة تلك النزاعات التي مازالت قائمة ولاسيما حول جزر سبراتلي التي تتكون من 400 جزيرة بمساحة (269كم^2) ذات أهمية اقتصادية، واستراتيجية بالغة ومخزون كبير من الثروات النفطية، التي تتنازع عليها الصين وتايوان وفيتنام والفلبين وبروناي وماليزيا.

ويتضح مما سبق وبتتبع الأحداث السياسية والعسكرية في عقد الستينات من القرن العشرين إذ الحرب الباردة كانت في أوج تصاعدها ما بين الشرق والغرب ، يمكن الوصول إلى الاستنتاج بأن هذا المناخ الدولي الإقليمي الذي أنشئت فيه رابطة دول جنوب شرق آسيا لم يكن وضعا ملائما لتطورها واتساع حركتها ، وجعلها أنموذجا للتعاون الإقليمي في المنطقة التي كانت حتى وقت إنشائها منشغلة بالحرب الفيتنامية، مما جعل غالب المؤشرات المتاحة أمام حركة الدول الأعضاء، وإن كان في إطار السياسة الأمريكية، كانت تنبئ عن بروز صعوبات عديدة في استمرار هذه التجربة قياسا إلى التجارب الأخرى المماثلة في مناطق أخرى .

واستطاعت منظمة آسيان على الصعيد الأمني والاستراتيجي تحقيق درجة عالية من النجاح ، انعكست آثارها تحديدا في ثلاثة مجالات (محمود، العدد (118)، تشرين الأول، 1994، ص217):

- إمكاناتها السياسة والدبلوماسية في احتواء المنازعات القائمة بين الدول الأعضاء والعمل على عدم تفاقمها في المستقبل.
- جعل الحوار والتسوية السلمية منهجا ثابتا ومبدأ أساسا في علاقاتها.
- تقليص إنفاقها العسكري وعدم تحويل مواردها الاقتصادية إلى مجال الدفاع بالاعتماد على الوجود العسكري الأمريكي الهائل في المنطقة، مما أتاح لها بالتالي إمكانية تركيز كل إمكاناتها ومواردها في اتجاه النمو الاقتصادي.

وأكدت دول منظمة آسيان في بيان تأسيسها على قضية التعاون، ونفت عن نفسها صفة الجماعة الأمنية أو التحالف العسكري على الرغم من المظلة الأمريكية المخيمة عليها وتورط بعض دولها في الحرب الفيتنامية، وقد أرادت أن تقدم نفسها أنموذجا آسيويا جديدا تحذو الأنموذج

الذي انطلقت منه المجموعة الأوربية، وأن التعاون الاقتصادي سيساعد على تعزيز التنمية في الإطار الإقليمي (محمود، العدد (118)، تشرين الأول، 1994، ص217).

إن نهاية الحرب الفيتنامية بالشكل الذي اختتمت فيه المغامرة الأمريكية بهزيمة كبرى وضعت دول الرابطة أمام إدراك جديد، وتحديات يجب التحسب لها، فعدم انغماسها بالقضايا الأمنية التي من شأنها إثارة حساسية التدخل في الشؤون الداخلية والجدل الواسع حول تحديد مصادر التهديد الخارجي، دعاها –وقبل الاحتفال بمرور عقدين على تأسيسها– إلى إبرام ((معاهدة التفاهم والتعاون)) (محمد، العدد (4)، حزيران، 1986، ص221)، في عام 1976؛ لحل النزاعات وتشجيع السلم، وضبط التسليح الإقليمي (محمد، العدد (4)، حزيران، 1986، ص219)، وقد حاولت سريلانكا الانضمام إلى تلك المنظمة، إلا أن مساعيها لم تفلح ، ولاسيما أن الدول المنظمة تحت منظمة آسيان كانت تخشى القوى الإقليمية أكثر مما تخشى القوى الدولية وشدة استقطابها، مما جعل كولومبو تسعى من جهة أخرى بالتضامن مع الهند لبلورة فكرة التعاون الإقليمي (سارك) 1986 التي ضمت، النيبال، والهند، وبنغلاديش، وباكستان، والمالديف، وسريلانكا، وبوتان، حيث الروابط العرقية التي تستند إليها(محمد، العدد (4)، حزيران، 1986، ص129).

ولكن لم تعش المنطقة حالة من الاستقرار بعد الحرب الفيتنامية إلا لمدة قصيرة جدا، إذ سرعان ما اندلعت حرب كمبوديا بين أقطاب الحرب وغاصت المنطقة في مناخ من عدم الاستقرار وفقدان الأمن لا بل إن الحرب الأهلية الكمبودية امتدت نيرانها إلى بعض دول رابطة جنوب شرق آسيا، ولاسيما تلك المجاورة لكمبوديا، ومما زاد الوضع خطورة ذلك التدخل الذي قامت به فيتنام وحربها مع الصين، حيث هنا اختبرت الفعالية السياسية لرابطة آسيان فقد واجهت الرابطة في تلك الأزمة أطرافا دولية وإقليمية أكبر حجما من إمكاناتها السياسية والعسكرية، إلا أنها استطاعت أن تحجز لها مقعدا متقدما بين المقاعد التي احتلتها القوى الإقليمية، وتؤدي دورا فاعلا في الأخذ بتلك الأزمة إلى طاولة المفاوضات في المحافل الدولية والإقليمية في وقت واحد (الحديثي، العدد (51)، 2002، ص7).

واستطاعت منظمة آسيان أن تحافظ على مقعد كمبوديا في الأمم المتحدة وأن تنادي بتسوية رسمية تحت إشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكان من نتيجة هذا الجهد الدبلوماسي أن تصدر المنظمة الدولية قرارا في 22 تشرين الأول 1981 نص على "الانسحاب الكامل غير المشروط للقوات الأجنبية من كمبوديا" (فهمي، العدد (95)، كانون الثاني/1989، ص17؛ شعيب، العدد (130)، تشرين الأول/ 1997، ص160).

وإذا كانت الأزمة الكمبودية قد حلت على وفق قرارات دولية، فإنها جاءت نتيجة للجهود والمبادرات التي طرحتها منظمة آسيان في اجتماعاتها السنوية، فضلا عما قدمته من مغريات إلى الأطراف المتصارعة في الأزمة من منافع اقتصادية وسياسية، وهو ما تمثل في النهاية بانتماء فيتنام وبعض الدول الأخرى ومشاركتها في اجتماعات المنظمة، وما حققه من نمو اقتصادي نقلها إلى مرحلة جديدة، ليس فقط خلال مرحلة الانفراج السياسي ما بين الشرق والغرب، وإنما بعد أن طوت الحرب الباردة صفحاتها، إذ وقفت المنظمة أمام مرحلة جديدة أعادت تقييم حساباتها، وطرح السياسات العقلانية المتوازنة التي تستطيع بها تأكيد أهميتها الاقتصادية، والسياسية في هذا المناخ الدولي الجديد (الحديثي، العدد (1)، 1999، ص31).

وأدركت منظمة آسيان بعد انتهاء الحرب الباردة وقيام التجمعات الاقتصادية والإقليمية القوية، ولاسيما بعد أن انتقل الاتحاد الأوربي إلى مرحلة متقدمة بعد معاهدة ماستريخيت، إلى ضرورة الاستجابة للمتغيرات التي يشهدها العالم، إذ أضحى التعاون الاقتصادي حجر الزاوية في العلاقات الدولية، الذي يزيد من فرصة النمو الاقتصادي بخفض التعريفات الجمركية، مع ضرورة توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية. وبهذا التوجه فقد حققت دول المنظمة نموا اقتصاديا هائلا مع طاقات إنتاجية بما يقرب من (330) مليون دولار كل عام، الأمر الذي أدى إلى جعل حجم التبادل التجاري فيما بينها والعالم الخارجي أن يصل إلى (1268) مليار دولار عام 1990. (محمود، العدد (108)، نيسان/ 1992، ص244).

وبغية تعزيز منظمة آسيان وضعها الاقتصادي وتأسيس المرتكزات القوية في استمرار نموها توصلت المنظمة في 9 كانون الثاني/1992 إلى قرار ((إعلان سنغافورة)) الذي تقرر فيه إقامة منطقة حرة بين دول أعضاء الرابطة ، وفتح الأبواب لكل دول المنطقة للانضمام إلى معاهدة

الوئام والتعاون (الحديثي، العدد (1)، 1999، ص33)، التي أبرمت عام 1976 كخطوة أولى نحو الانضمام الفعلي إلى المنظمة. ثم أقر الإعلان تشكيل مجلس إداري مهمته الإشراف والتنسيق وإعادة النظر في كل سياسات المنظمة، وطالب الإعلان بدور فاعل للأمم المتحدة، وتشجيع الحوار حول قضايا الأمن. وقرر الإعلان عن عقد مؤتمر قمة كل ثلاث سنوات ومؤتمرات سنوية كلما دعت الحاجة وبغية تدعيم مؤسسات المنظمة (الحديثي، العدد (1)، 1999، ص33)، إلا أن المنظمة انطلقت في سياسة جديدة حوارات ثنائية وجماعية مع القوى الكبرى، والتكتلات الإقليمية والدولية، إذ سبق أن كان اللقاء الياباني–الآسيوي في عام 1987 أولى الخطوات الناجحة في هذا الاتجاه، أعقبه حوارات آسيوية– أوربية، وآسيوية– لاتينية، وآسيوية– إفريقية، وحتى آسيوية– أمريكية، وعززت من ثقتها الدولية (محمد، العدد (21)، 1990، ص11).

إن المتغيرات الدولية قد أدت إلى ولادة معطيات إقليمية جديدة جعلت من الأمن الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا يرتبط بدور المتغير الاقتصادي إلى جانب تطوير القدرات العسكرية للقوى المؤثرة والمتداخلة مع مصالح الدول الإقليمية. ومن هنا فإن المتغير الاقتصادي قاد إلى دور فاعل في علاقات المنظمة الإقليمية لمنظمة آسيان التي شكلت خلال عقد الثمانينات والتسعينات واحدة من أسرع الأقاليم نموا في العالم. فطبقا لإحصائيات عام 1994 سجلت بعض دولها نموا هائلا قياسا إلى الدول الأخرى. إذ حققت ماليزيا 6,4%، والفلبين 4,3%، وسنغافورة 7,5%، وتايلند 8,3%، وكوريا الجنوبية 6,5%. (متعب، 1999، ص95).

وعلى إثر ذلك فقد تشكلت لهذه المنظمة روابط تجارية واستثمارية خارجية تجاوزت نطاقها الإقليمي إلى بقية المناطق الأخرى، إذ المصالح الاستراتيجية التي اقتضت تأسيسها في حوارات دورية بين دول إقليمية ودولية، وإنشاء منتديات اقتصادية من بينها منتدى آسيا الإقليمي (متعب، 1999، ص97)، الذي تأسس في عام 1995، ومؤتمر شرق آسيا الاقتصادي (جاسم، العدد (370)، 3–9 كانون الثاني/1997، ص26).

وعلى الرغم من وجود روابط اقتصادية تجمع العديد من الدول العربية مع غالبية دول منظمة آسيان، وأن معدلات التبادل التجاري قد بلغت أرقاما متقدمة (غالي، العدد (130)، تشرين الأول/

1997، ص202)، إلا أنه يتضح عدم وجود حوار عربي– آسيوي كغيره من بقية الحوارات الدورية القائمة، على الرغم من توافر العديد من العناصر والمرتكزات القوية التي يمكن أن ينشأ على أساسها حوار يؤسس علاقات أكثر تطورا ومواقف سياسية أكثر انسجاما في محيط دولي سريع الحركة والتغير.

إن لجوء الاتحاد الأوربي إلى إقامة حوارات دولية مع منظمة آسيان، وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على تقوية وتعزيز منتدى التعاون الاقتصادي في آسيا – الباسفيك الذي عقد قمته الأخيرة في بروناي في تشرين الثاني 2000[1] ، ليس من شأن تلك المحاولات إلا إعاقة دول شرق آسيا وتطويق نموها الاقتصادي بالشكل الذي لا يؤثر على المكانة الاقتصادية التي يحتلها الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق العالمية التي انفتحت على مصراعيها للبضائع والمنتجات الآسيوية .

وسبق أن عبر عنه صراحة رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد (عباس، العدد (61)، 2002، ص9)، حينما قال: ((إن عدم ارتياح أوربا وتكهنات أمريكا المتعسفة توحي بأن آسيا تمثل الآن **خطرا جسيما** على الغرب أكثر مما كانت تمثله اليابان بقوتها العسكرية الهائلة في بداية هذا القرن)) (محمد واخرون، أيلول/1998، ص9).

وعبر رئيس الوزراء الماليزي عن انتقاده للمؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا ، الذي سبق أن عقد في سياتل الأمريكية بأنه لم يكن إلا إحدى محاولات الغرب لخنق نمو دول شرق آسيا بعوائق مختلفة (محمد واخرون، أيلول/1998، ص10)، أما السياسي الياباني ايشيهارا فقد أعلن بأن **((النظام العالمي الجديد عماده الآن الأداء الاقتصادي، ولذلك فإنه من المحتم أن يكون شرق**

---

[1] أبيك منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي الذي تأسس كملتقى للتشاور وتعزيز التعاون الاقتصادي والتكامل بين الدولة المطلة على المحيط الهادي من جهته الغربية والشرقية، وعقد أول قمة له عام 1993 في بلاك ايلاند قرب سياتيل الأمريكية. ويضم المنتدى من الساحل الغربي والآسيوي للمحيط الهادي 16 دولة هي: اليابان، وكوريا الجنوبية، وروسيا، والصين، وتايوان، وهونغ كونغ، والفلبين، وبروناي، وسنغافورة، وإندونيسيا، وماليزيا، وتايلند، وفيتنام، واستراليا، ونيوزلندا، وبابوغينا الجديدة. ومن الساحل الشرقي الأمريكي للمحيط خمس دول: أمريكا، وكندا، والمكسيك، وبيرو، وشيلي، ينظر: (صحيفة الاتحاد الاماراتية، العدد9265 في 16/ نوفمبر/ 2000، القسم الاقتصادي، ص22؛ العدد 9266 في 17/ نوفمبر/ 2000، ص؛18 وصحيفة البيان الإماراتية في عددها الصادر 13/كانون الأول– ديسمبر/2000) .

آسيا هو المحرك الذي سيدفع قطار الاقتصاد العالمي إلى الأمام" (محمد واخرون، أيلول/1998، ص31)، مؤكدا على أن "الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة وأوربا" (محمد واخرون، أيلول/1998، ص17).

ومن هنا، وعلى ضوء هذه الأفكار والتصورات التي طرحت، يبدو أن الحوار العربي– الآسيوي يفرض نفسه الآن بقوة ، ولاسيما إذا استندنا إلى مقولة الأستاذ لستر ثورو Lester Thurow من "أن البلاد ذات الأسواق الأكبر هي التي تضع قوانين المتاجرة" (محمد واخرون، أيلول/1998، ص43).

والأمة العربية بالقياسات هذه تشكل سوقا لا يمكن مقارنته بأي أسواق أخرى، إذ إن الواردات السلعية بلغت خلال عام 1997 ما يقرب من 177,0 مليار دولار (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أيلول/ 1998، ص7).

وقبل الدخول في تأطير هذا الحوار على أسس بناءة تستشرق آفاق المستقبل لابد من إلقاء نظرة على العلاقات العربية– الآسيوية ما بين الماضي والحاضر.

ثانيا: العلاقات العربية – الآسيوية

مثلما كان للقوى الاستعمارية دور فاعل في فصم العلاقات العربية – الآسيوية التي نسجت وتوطدت عبر التاريخ، فإن لهذه القوى أيضا دورها في توجيه سياسات الدول الآسيوية في شرقها وجنوبها، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ موجات الاستقلال التي أدت إلى استقلال دولها، وإلى اتجاهات متعارضة مع السياسات العربية ولاسيما فيما يتعلق بقضاياها المصيرية التي يتم عرضها ومناقشتها في المحافل الدولية التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية قبل الأمم المتحدة [2].

ولم تدم هذه العلاقات السلبية طويلا، ولم يجر التأثير على الدول الآسيوية في مواقفها السياسية تجاه الأمة العربية وقضاياها المصيرية بالوتيرة نفسها التي كانت بها في السابق، فضلا

[2] حول المزيد من الاطلاع على مواقف الدول الآسيوية في المواقف التصويتية في الأمم المتحدة، والعلاقة الآسيوية– العربي، ينظر: (جانس، 1977).

عن أن الزخم الدعائي الذي استندت عليه القوى الصهيونية في سياسة تغلغلها نحو آسيا سرعان ما انكشفت بأنها لم تكن إلا مطبعة للقوى الاستعمارية الامبريالية التي هيمنت على آسيا، ناهيك عن أن موجة التحرير التي سادت في منطقة شرق آسيا وجنوبها قد أوجدت الأسس الجديدة لبناء علاقات عربية– آسيوية في ظل مناخ دولي حيث الحرب الباردة من سماته، الأمر الذي جعل بروز كتلة عدم الانحياز من رحم مؤتمر باندونغ يشكل اصطفافا ثالثا للدول التي تأطرت بالعالم الثالث(أبو عامود، 1998، ص221).

فإذا كانت بداية عقد الخمسينات قد شهدت حضورا (إسرائيليا) مكثفا في الأوساط الآسيوية سواء كان بالبعثات الدبلوماسية للدول العربية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، أو بالاعتراف والتبادل الدبلوماسي الذي وظفته (إسرائيل) في وقتها لتأكيد ((شرعيتها الدولية))، فإن ذلك سرعان ما تضاءل نتيجة للسياسة التي اتبعتها مصر في ظل رئاسة جمال عبد الناصر(أبو عامود، 1998، ص222)، إذ العلاقات الإندونيسية التي أقيمت بموجب اتفاقية الصداقة المصرية الإندونيسية في عام 1947(غالي، العدد (130)، تشرين الأول/ 1997، ص203). والعلاقات الصينية – العربية، ومن ثم سياسة عدم الانحياز التي قادتها الهند ومصر ومن ثم يوغسلافيا، التي أثمرت في توثيق العلاقات العربية– الآسيوية. وقد انعكست نتائج هذه السياسة في المواقف التصويتية في الأمم المتحدة من القضية الفلسطينية، وشجبها وإدانتها للعدوان (الصهيوني) في عام 1967، على الرغم من أن بعض الدول الآسيوية في منطقة شرق آسيا التزمت جانب الامتناع أو الغياب عكس ما كانت تقوم به في السابق من تأييد (لإسرائيل). فبملاحظة لوحة التصويت للدول الآسيوية، بما فيها دول شرق آسيا، اتخذت مواقف سياسية مؤيدة من القضية الفلسطينية. إذ إن غالبيتها قد صوتت لصالح القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، وشجبها لكل سياسات التوسع والقمع التي اتبعتها (إسرائيل) في الأراضي المحتلة، لا بل إن قسما منها صوت لصالح القرار المرقم 1975/3379 الذي أدان الصهيونية وعدها حركة عنصرية، (ماليزيا، ولاوس، وإندونيسيا، وسنغافورة) في الوقت الذي امتنعت فيه الدول التي ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع (إسرائيل) عن التصويت مثل: الفلبين، وسنغافورة، وتايلند (العطية، سلسلة دراسات فلسطينية رقم 10 ، 1977، ص44–59).

Vol 12, Issue 40, May 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

وإذا كان هذا حال العلاقات العربية – الآسيوية في بعدها السياسي، التي تعززت فيما بعد في السبعينات، فإنها بالمقابل قد وثقت من العلاقات في بعدها الاقتصادي على الرغم من طابعها الثنائي، إذ غدت الأسواق العربية ساحة مفتوحة للبضائع والمنتجات القادمة من دول شرق آسيا، ولاسيما الإندونيسية والكورية الجنوبية والماليزية والسنغافورية. وأصبحت آسيا من المنتجين الأقل تكلفة نسبيا، وتوجه سياستها الإنتاجية والتسويقية إلى الوفاء باحتياجات الأسواق العالمية ، فضلا عن تنوع التركيب السلعي لصادراتها، الأمر الذي سمح لها بتحقيق معدلات نمو عالية، إذ نشير فقط إلى التقرير الذي أصدره صندوق النقد الدولي تحت عنوان إحصاءات الاتجاهات التجارية الخارجية لعام 1992، ومفاده أن نصيب الصادرات الصينية لدول رابطة جنوب شرق آسيا في إجمالي صادرات التجمعات الإقليمية الأخرى بلغت في عام 1990 بنسبة 17,8% (فقيه، العدد الأول، السنة الخامسة، شتاء/ 1994، ص39).

ولاشك أن النقطة الجوهرية التي يثيرها الأستاذ المؤرخ محمود عبد الفضيل المختص في العلاقات العربية الآسيوية هي شكل العلاقة بين التعاون الإقليمي والآسيوي والانفتاح على الأسواق العالمية، فضلا عن التركيز على عناصر القوة في تجربة النهضة والتنمية في بلدان جنوب شرق آسيا والصين التي يضعها في الصورة التي يجب على العرب النظر إليها بإمعان والإفادة من دروسها وتجاربها(عبد الفضيل، بيروت/ 2000)، ويتضح على النحو الذي يفيد راسمي السياسة ليس في إطار الدول العربية كأنظمة سياسية لكل دولة لها سياستها الخاصة، وإنما في إطار جامعة الدول العربية التي يفترض بوساطة أجهزتها المختصة أن ترسم السياسات الموحدة والمتوازنة في علاقاتها السياسية والاقتصادية، وترسيخ مجالات التعاون الإقليمي مع التكتلات الإقليمية الأخرى. وهذا ما نطمح إليه في حوار عربي– آسيوي يؤطر العلاقات ويستشرف آفاق المستقبل.

ثالثا: دور جامعة الدول العربية في العلاقات العربية – الآسيوية

إن أهم سمات القرن الحادي والعشرين التي أفصحت عن نفسها منذ إطلالة أيامه هي تعزيز التكتلات الاقتصادية الكبرى التي أصبحت ظاهرة مهمة تعكس أصداؤها على العالم كله، إذ يلحظ أن الحوار والتقارب بين هذه التكتلات والتجمعات الإقليمية أضحى سمة بارزة من سمات

هذا العصر؛ بسبب المصالح المشتركة ، والمشاكل والأزمات التي ليس بالإمكان حلها على وفق صيغ أو حلول لا تأخذ بنظر الاعتبار مصالح مختلف الأطراف المعنية (الجاسور، العدد 99، أيلول/ 1999، ص8)، وبهذا الصدد، فإن رئيس وزراء ماليزيا 1981– 2003 مهاثير محمد (الجاسور، العدد 99، أيلول/ 1999، ص9)، عندما يؤكد بأن **((فائدة التكتل هو أنه يحفظ حقوق الدول المنتجة ويمنحها قوة مضافة في التفاوض مع الأطراف الأخرى . فمثلا يلاحظ أن ماليزيا إذا ما ذهبت بمفردها إلى بروكسل لتشتكي ضد إجراءات الحماية الأوربية فإن صوتها سوف يكون ضعيفا ، ولن يستمع إليها أحد. ولكن إذا طلبت منظومة شرق آسيا من أوربا أن تفتح أسواقها فسيعرف الأوربيون أن الولوج لسوق آسيا الضخم يحتم عليها أن لا يلجأوا إلى إجراءات حماية منتوجاتهم ...))** (محمد واخرون، أيلول/1998، ص10)، ولا يقصد بهذا التصريح فقط رابطة دول شرق آسيا، وإنما كل التجمعات الإقليمية الأخرى التي يقتضي أن تكون لها سياسات موحدة ، ومواقف متماسكة إزاء الأطراف الأخرى. وإذا كان القول يتوجه إلى ماليزيا، فإنه بالتحديد ما يمكن أن يسري على مصر أو العراق أو السعودية أو المغرب ... في علاقاتهم المنفردة سواء كان مع منظمة آسيان أو الاتحاد الأوربي أو أي تكتل اقتصادي آخر.

وإذا كانت إطلالة عقد التسعينات قد شهدت بدايات إغلاق ملف الحوار العربي– الأوربي وأصيبت دول الجنوب بخيبات أمل من شرط الدول الصناعية الكبرى، وأخذ حوار الشمال– الجنوب يدور في حلقة مفرغة، فإنه لم يبق أمام دول الجنوب إلا الانطلاق في حوارات سواء كانت في إطار جنوب – جنوب، أو ضمن التجمعات الإقليمية ذات المصالح المشتركة، والمرتكزة على العديد من الثوابت منها: الميراث الديني المشترك، والخصائص الاقتصادية، ونماذج التنمية. وهذا ما تتسم به العلاقات العربية–الآسيوية، إذ إن البيان الختامي الصادر عن اجتماع المؤتمر القومي – الإسلامي/ تشرين الأول 1997، قد أكد على **((أهمية توثيق العلاقات بين الأمة العربية والشعوب الإسلامية في وسط وجنوب شرق آسيا وتعزيز الروابط والاستفادة من طاقات هذه الشعوب المادية والروحية في دعم قضايا الأمة))** (المؤتمر القومي–الإسلامي– البيان الختامي، العدد226 (12) ، 1997، ص80–81).

وفي الواقع أن الجذور التاريخية لأي علاقات ما بين طرفين لابد وأن تكون نتيجة لتفاعل عوامل جغرافية وبشرية واقتصادية وثقافية. وهذا ما ينطبق على العلاقات العربية– الآسيوية، التي

Vol 12, Issue 40, May 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

لا تمثل اتجاها واحدا ، وإنما غلب عليها التبادل. ويبدو أن السيطرة الاستعمارية والامبريالية التي هيمنت على الدائرتين كانت السبب في تشويه تلك العلائق وطمس جوهرها، لا بل تعدى ذلك إلى رسم صورة مشوهة عن الآخر والعمل على تداولها في إطار المحيطين وتغذية النعرات الطائفية والعرقية. ولكن هذه العلائق سرعان ما عادت إلى مسارها الطبيعي بعد غياب السيطرة الأجنبية، وتأصلت العلاقات العربية – الآسيوية بملاحظة السلوك التصويتي للأمم الآسيوية في الأمم المتحدة –كما ذكرنا آنفا– إذ دل ذلك على نوع من التوافق والتقارب في مواقف الطرفين، على الرغم من المحاولات التي مازالت قائمة لإحداث شروخ في العلاقات القائمة، فضلا عن التأخر العربي في رسم الصورة الصحيحة للعلاقات مع دول المنطقة، وقلة الدراسات التي اهتمت بدراسة مختلف جوانب العلاقات؛ بغية دفعها نحو الأمام وتجاوز كل السلبيات التي يمكن أن تؤثر في مسيرة هذه العلاقات التي بقيت شاخصة على الرغم من كل ما رافقها من عثرات أو عقبات. وكان للإسلام دور فاعل في الاحتفاظ بتلك الوشائج التي حافظت على العلاقات. فالإسلام أمد هذه المنطقة بسياج ديني وفكري ساعدهم في خلق وحدة وطنية بين مجتمعات اتسمت بالتعددية العرقية. وأصبح الإسلام الركيزة الأساسية للثقافة الآسيوية، وأضحت لغة القرآن الكريم وعاء الفكر الإسلامي والثقافة الإسلامية الأمر الذي أحدث نقلة نوعية في العلائق الثقافية بين العرب وشعوب آسيا. فتأصلت فيهم جذور الحضارة الإسلامية والثقافية العربية، لا بل إن انتشار العرب بينهم أدى إلى تغير سحنتهم بتلاقح امتد على مدى عدة قرون.

وإذا كان الآسيويون قد اتجهوا نحو أوربا بحوارات سنوية، ومنتديات شاملة، فلاعتبارات اقتصادية، وسياسية وضعتها كل الأطراف في حسابها ، فضلا عن ضعف الطرف العربي وعدم تمكنه من بلورة موقف عربي وتأطير العلاقات الآسيوية – العربية بحوار سنوي (أبو عامود، 1998، ص228).

الخاتمة:

بما تم عرضه يمكن الاستدلال إلى إمكانية طرح حوار يؤطر العلاقات ويستشرف المستقبل في ظل الأوضاع الدولية الجديدة، فإن لهذا الحوار من عناصر ومرتكزات أقوى وأمتن مما يجري ما بين منظمة آسيان والتكتلات الإقليمية والدولية الأخرى وذلك للاعتبارات الآتية: (أبو عامود، 1998، ص229).

- إن غالبية الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي العربي – الآسيوي، ومن الناحية الجغرافية، تنتمي إلى قارة واحدة، وترتبط بمصالح اقتصادية وطيدة، فغالبية الدول الآسيوية الأعضاء في منظمة آسيان ترتبط بعلاقات اقتصادية مع الدول العربية لا يمكن الاستغناء عنها بأي شكل من الأشكال إذ سجل التبادل التجاري أرقاما مرتفعة .
- إن من بين الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي لمنظمة آسيان إسلامية، إذ التاريخ المشترك الذي نسخ علاقاتها مع العالم العربي، وقد وثقت عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي من وشائج هذه العلاقات، فكل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ومنظمة آسيان من الفواعل الأساسية في حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ 77، بحيث إن تنسيق المواقف والسياسات المشتركة أضحت من الثوابت الأساسية لهذه الدول ولاسيما في المحافل الدولية، وليس بجدية عليها الانطلاق في علاقات خاصة بين نظامين إقليميين تجمعهما مصالح مشتركة وقوية .
- إذا كانت النظرية الخاصة بالتعاون الإقليمي أخذت بالحسبان مجالات التعاون السياسي والثقافي فضلا عن التعاون الاقتصادي ، فإن السنوات الأخيرة قد أكدت وبشكل قوي وفاعل بأنه ليس من مصلحة الدول العربية أن تتعامل مع دول أعضاء منظمة آسيان أو مع الاتحاد الأوربي بشكل فردي . إذ إن التعامل والتفاوض الجماعي –وكما أكدنا في السابق– وتحت خيمة جامعة الدول العربية سيؤدي إلى تحقيق مصلحة أكبر وتمنح الطرف العربي عدة خيارات وأوراق تفاوضية متعددة ورهانات يمكن التحكم بكل مساراتها .
- والملاحظ أن تفعيل الدور الإيجابي لهذه الاعتبارات لا يمكن أن يعطي ثماره أو النتائج المتوخاة من الحوار الثنائي بين الدائرتين إلا بعد تفعيل الدور السياسي لجامعة الدول العربية بما يضمن توحيد القرار السياسي والاقتصادي العربي وتعزيز قدراتها المالية وهذا يتطلب :

- الدخول مع منظمة رابطة آسيان في حوار عربي – آسيوي، يتم إعداد خطوطه العامة خلال اجتماعات القمة العربية السنوية، أو على مستوى وزراء الخارجية.
- إنشاء مراكز البحوث المتخصصة بالدراسات الآسيوية التي من شأنها أن تضع سلطة القرار السياسي العربي أمام الصورة الواضحة للثقل الذي تمثله آسيان في محيط العلاقات الدولية والإفادة من إمكاناتها السياسية لصالح القضايا العربية .
- تشجيع المشاركة الآسيوية في المشروعات الاقتصادية العربية، وإبعادها عن المنافسة التي تفرضها الشركات الأوربية والأمريكية .
- تعزيز التعاون العربي – الآسيوي في المجال الثقافي والإعلامي ومحاولة شطب الصورة المشوهة التي يحملها كل طرف تجاه الطرف الآخر بالزمالات الدراسية والبحثية والإعلامية .
- توحيد المواقف الآسيوية – العربية في المنظمات الإقليمية والدولية المشتركة بتوظيفها لصالح القضايا المشتركة بين الطرفين .
- تخلي الدول العربية عن العلاقات الثنائية أو الفردية مع الاتحادات أو التكتلات الإقليمية التي يمكن أن تحصل على حساب هذه الدولة أو تلك لأسباب سياسية .

والملاحظ أن النظر للسنوات الأخيرة في إطار صيغة الاتحاد الأوربي ومنظمة آسيان يؤكد نجاح دبلوماسية الموقف الموحد، وهذا ما يفترض أن تدركه الأمة العربية، فالحوارات المبعثرة مع أطراف المجتمع الدولي ستؤدي إلى تهميش دور جامعة الدول العربية، وجعل الأمة طرفا ثانويا في الأنظمة المستقبلية .

قائمة المصادر والمراجع:

References:

1- محمود، أحمد إبراهيم. (1994). التحولات الاستراتيجية وإشكاليات الصراع في جنوب شرق آسيا. مجلة السياسة الدولية. العدد (118). تشرين الأول.

2- محمود، أحمد طه. (1992). التحولات السياسية في آسيا والنظام العالمي الجديد. مجلة السياسة الدولية. العدد (108). نيسان.

3- إسماعيل، أحمد علي. (1967). بداية التسلل الإسرائيلي إلى آسيا. مجلة السياسة الدولية. العدد (6). السنة الثانية.

4- فقيه، أسامة جعفر. (1994). التكتلات الاقتصادية الدولية: معالمها دورها ومستقبلها. المجلة العربية للدراسات الدولية. المعهد العربي للدراسات الدولية. بيروت–لبنان. العدد الأول. السنة الخامسة.

5- فهمي، أماني محمود. (1989). تسوية الصراع في كمبوتشيا. مجلة السياسة الدولية. العدد (95). كانون الثاني.

6- ايشيهارا. (د.ت). نظام عالمي جديد. في كتاب صوت آسيا. (د.م).

7- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الصندوق العربي لإنماء الاقتصادي والاجتماعي ..، أيلول 1998.

8- د.ج.هـ، جانس. (1977). الصهيونية وإسرائيل وآسيا. ترجمة: رائد حميد. سلسلة كتب فلسطينية 39. إصدار منظمة التحرير الفلسطينية 1975 (وما قبلها). مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت. مركز الدراسات الفلسطينية. بغداد. بيروت.

9- رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي: المنشورات السنوية. (2011). دائرة العلاقات الخارجية في وزارة خارجية باكستان.

10- رابطة دول جنوب شرق آسيا. (2012). المنشورات السنوية. (د.ط). (د.م).

11- رمحمد، رشيد مجيد. (1986). رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. مجلة العلوم السياسية. بغداد. العدد (4). حزيران.

12- غالي، سامح. (1997). خمسون عاما على العلاقات المصرية– الإندونيسية. مجلة السياسة الدولية. العدد (130). تشرين الأول.

13- صحيفة الاتحاد الإماراتية. العدد9265 في 16/ نوفمبر/ 2000.

14- صحيفة البيان الإماراتية. 13/كانون الأول– ديسمبر/2000.

15- جاسم، صهيب. (1997). مذهب هاشيمو تو في علاقة اليابان بدول آسيان في القرن القادم. مجلة قضايا دولية. إسلام آباد–باكستان. العدد (370). السنة الثامنة. 3–9 كانون الثاني.

16- طلعت، عبد المنعم. (1995). السياسة الإقليمية لإندونيسيا. مجلة السياسة الدولية. العدد 122. تشرين الأول.

17- العطية، غسان. (1977). موقف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من القضية الفلسطينية. مركز الدراسات الفلسطينية. جامعة بغداد. سلسلة دراسات فلسطينية رقم 10.

18- متعب، غيث سفاح. (1999). الدور الصيني في آسيا. أطروحة دكتوراه (غير منشورة). كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد.

19- أبو عامود، محمد سعد. (1998). الإشكاليات الجديدة للأمن في آسيا. بحث ضمن كتاب لمجموعة باحثين (آسيا والتحديات العالمية). مركز الدراسات الآسيوية. جامعة القاهرة.

20- عبد الفضيل، محمود. (2000). العرب والتجربة الآسيوية. الدروس المستفادة. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

21- شعيب، مختار. (1997). الصراع على السلطة في كمبوديا. مجلة السياسة الدولية. العدد (130). تشرين الأول.

22- مهاثير محمد وشنتارو وايشيهر. (1998). صوت آسيا. زعيمان آسيويان يناقشان أمور القرن المقبل. دار الساقي للنشر. بيروت. أيلول.

23- المؤتمر القومي- الإسلامي- البيان الختامي. الصادر عن اجتماع المؤتمر القومي الإسلامي (الدورة الثانية). بيروت-لبنان. 29 تشرين الأول 1997 -الموافق 27 جمادي الآخرة 1418هـ. مجلة المستقبل العربي. العدد226 (12) . 1997.

24- عباس، نادية فاضل. (2002). العلاقات الهندية- الصينية. نشره أوراق آسيوية. العدد (61). مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد.

25- الجاسور، ناظم عبد الواحد. (1999). جامعة الدول العربية ومستقبل العلاقات العربية- الأوربية. مجلة شؤون عربية. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. القاهرة. العدد 99. أيلول 1999.

26- محمد، نصير نوري. (1990). التهديدات الداخلية والإقليمية في آسيا. مجلة الأمن القومي. العدد (21). كلية الأمن القومي (الملغاة). بغداد.

27- الحديثي، هاني الياس خضر. (1999). جيوستراتيجية الحقائق الموضعية واستراتيجية الهيمنة. نشره آفاق استراتيجية. العدد (1). بيت الحكمة. بغداد. 1999.

28- الحديثي، هاني الياس خضر. (د.ت). جيوستراتيجية اوراسيا. (د.م).

29- الحديثي، هاني الياس خضر. (2002). شبة القارة الهندية أحداث في عمق التاريخ. نشره قضايا دولية. العدد (51). مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد.

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

1- Mahmoud, Ahmed Ibrahim. (1994). Strategic transformations and conflict problems in Southeast Asia. Journal of International Politics. Number (118). October.

2- Mahmoud, Ahmed Taha. (1992). Political transformations in Asia and the new world order. Journal of International Politics. Number (108). April.

3- Ismail, Ahmed Ali. (1967). The beginning of the Israeli infiltration into Asia. Journal of International Politics. Number (6). Second year.

4- Jurist, Osama Jaafar. (1994). International economic blocs: their features, role and future. Arab Journal of International Studies. Arab Institute for International Studies. Beirut-Lebanon. First issue. Fifth year.

5- Fahmy, Amani Mahmoud. (1989). Conflict settlement in Kampuchea. Journal of International Politics. Number (95). January.
6- Ishihara. (d.t.). New world order. In the book Voice of Asia. (blood).
7- The Unified Arab Economic Report. General Secretariat of the League of Arab States, Arab Fund for Economic and Social Development, September 1998.
8- D.J.H., Jans. (1977). Zionism, Israel and Asia. Translated by: Raed Hamid. Palestinian Book Series 39. Published by the Palestine Liberation Organization 1975 (and before). Institute for Palestine Studies. Beirut. Center for Palestinian Studies. Baghdad. Beirut.
9- South Asian Association for Regional Cooperation: Annual Publications. (2011). External Relations Department of the Ministry of Foreign Affairs of Pakistan.
10- Association of Southeast Asian Nations. (2012). Annual publications. (D.T). (blood).
11- Ramahmed, Rashid Majeed. (1986). South Asian Association for Regional Cooperation. Political Science Journal. Baghdad. Issue (4). June.
12- Ghali, Sameh. (1997). Fifty years of Egyptian-Indonesian relations. Journal of International Politics. Number (130). October.
13- Al-Ittihad newspaper, UAE. Issue 9265, November 16, 2000.
14- Al Bayan Emirati newspaper. December 13, 2000.
15- Jassim, Suhaib. (1997). The Hashimo To doctrine in Japan's relationship with ASEAN countries in the next century. International Issues Magazine. Islamabad-Pakistan. Number (370). Eighth year. January 3-9.
16- Talaat, Abdel Moneim. (1995). Indonesia's regional policy. Journal of International Politics. Issue No. 122, October.
17- Al-Attiyah, Ghassan. (1977). The position of the member states of the United Nations on the Palestinian issue. Center for Palestinian Studies. University of Baghdad. Palestinian Studies Series No. 10.
18- Mutaib, ghetto killer. (1999). The Chinese role in Asia. Doctoral dissertation (unpublished). Faculty of Political Sciences. University of Baghdad.
19- Abu Amoud, Muhammad Saad. (1998). New problems of security in Asia. Research within a book by a group of researchers (Asia and Global Challenges). Center for Asian Studies. Cairo University.
20- Abdel Fadil, Mahmoud. (2000). Arabs and the Asian experience. Lessons learned. Center for Arab Unity Studies. Beirut.
21- Shuaib, Mukhtar. (1997). The struggle for power in Cambodia. Journal of International Politics. Number (130). October.
22- Mahathir Mohamed, Shintaro Ishiher. (1998). Voice of Asia. Two Asian leaders discuss matters of the next century. Al-Saqi Publishing House. Beirut. September.
23- National-Islamic Conference - Final Statement. Issued by the meeting of the Islamic National Conference (second session). Beirut-Lebanon. October 29, 1997 - corresponding to Jumada al-Akhirah 27, 1418 AH. Arab Future Magazine. Issue 226 (12). 1997.
24- Abbas, Nadia Fadel. (2002). India-China relations. Published by Asian Papers. Issue (61). Center for International Studies. University of Baghdad.
25- Al-Jasour, Nazim Abdel Wahed. (1999). The League of Arab States and the future of Arab-European relations. Arab Affairs Magazine. General

Vol 12, Issue 40, May 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

Secretariat of the League of Arab States. Cairo. Issue No. 99, September 1999.

26- Muhammad, Naseer Nouri. (1990). Internal and regional threats in Asia. National Security Magazine. Issue (21). National Security College (cancelled). Baghdad.

27- Al-Hadithi, Hani Elias Khadr. (1999). Geostrategy of positional facts and hegemony strategy. Published by Strategic Horizons. Issue (1). House of Wisdom. Baghdad. 1999.

28- Al-Hadithi, Hani Elias Khadr. (d.t.). Eurasia Geostrategy. (blood).

29- Al-Hadithi, Hani Elias Khadr. (2002). Indian subcontinent events deep in history. Published by International Issues. Issue (51). Center for International Studies. University of Baghdad.